طبق الاصل

مؤيد نعمة

هذا ما يحدث عند تكفير المجتمع!

تحت كلمة "ارهاب" التعزيمية الى حد ما، تصطف اشكال عنف تتباين بشدة. وينبغي اولاً التأكيد على ان هدف الحركات الاسلامية الرئيس ليس دخول الكفار الى الاسلام، بل اعادة اسلمة المجتمعات المسلمة، التي تراها مرتدة الى الجاهلية. ويعتقد الاسلامويون ان الحكام في العالم المسلم هم اول المسؤولين عن هذه الحال. ويرون ان هوان العالم الاسلامي هو الذي سمح للغرب بان يتمكن من العالم الاسلامي. على انه ما من مسوغ للدعوة الى الجهاد في الحقبة الراهنة، فالدول مستقلة رسمياً، لكن الراديكاليين المتشددين قاموا بعدّ المسلمين الموجودين حالياً في السلطة كفاراً.

اوليفييه روا
ترجمة: ايمن ا لحديثي

الواقع ان جزءاً كبيراً من العنف الاسلاموي مرتبط بالصراعات بين الدول ضمن جيوستراتيجية الشرق الاوسط. فهناك من الشبكات الارهابية، سواء كانت اسلاموية ام لا/ من تستخدمها اجهزة المخابرات وعلى الاخص مخابرات بلدان هي نفسها مصنفة كراديكالية: سوريا، وايران، والعراق، وليبيا. اذ تستخدم هذه البلدان الارهاب كأداة في السياسة الخارجية اكثر مما تستخدمه كتعبير عن أيديولوجيا معينة. عليه فالحركات الارهابية ليست اسلاموية بحصر المعنى: فقد قدمت سوريا والعراق الدعم لجماعة ابو نضال الفلسطينية، وهي حركة ماركسية الاصل. وآوت ايران الاسلاموية جماعة (اسالا Assla) الارمنية، وفي وقت ما حزب العمال الكردي التركي .PKKوينبغي رؤية ارادة ايران في نشاط حزب الله اللبناني ضد الغربيين خلال حرب الخليج الاولى، بهدف وضع حد للعون الذي كان يقدم لصدام حسين (فطائرات الميراج التي اعارتها فرنسا له هي التي كانت تقصف ايران). يظهر الارهاب هنا اداة لاستراتيجية دولة، أي رد الضعيف على القوي، ولا يدل على هبة عنف اعمى متعصب، ولما يتغير اتجاه مصالح الدولة، او بالاحرى عندما يصير الارهاب منتجاً عكسياً، يمكن ان يختفي بين ليلة وضحاها: فما زال حزب الله اللبناني والجهاد الاسلامي موجودين، لكن لم يقع أي فعل ارهابي. منذ العام ١٩٨٩ ضد المصالح الغربية (اذا ما استثنينا الاعتداءات التي وقعت على مراكز ثقافية يهودية في العام ١٩٩٤، وهي اعتداءات لا شك موجهة لتقويض عملية السلام). وتقدر الدول الرئيسة المعنية ان الارهاب غدا بعد نهاية عقد الثمانينيات منتجاً عكسياً والعلة الاكبر في ذلك هو رد الفعل الغربي الذي كان ناجعاً برغم تباطؤ ظهوره (اذ اتخذت مجموعة واسعة من التدابير الرأية من فرض الحصار حتى الضربة التأديبية على طرابلس في ليبيا). وصارت الفتوى الايرانية التي حكمت على الكاتب "رشدي" بالموت عقبة كأداء في طريق الجمهورية الاسلامية منذ ذلك الحين.

على ان التلاعب بالحركات الراديكالية ليس وقفاً على دول متطرفة، فقد اوت الاردن الاخوان المسلمين السوريين وفتحت لهم معسكرات تدريب في عام ١٩٨٠، وقدمت باكستان الدعم المتواصل لحركة " حزبي اسلامي" الراديكالية الافغانية من عام ١٩٧٤، للعمل ضد جميع الانظمة التي قامت في كابول. وقد سلح الامريكان هذه الحركة من عام ١٩٨١ حتى العام ,١٩٨٨ ومنحت مراكش وتونس بعض التسهيلات للجبهة الاسلامية للانقاذ قبل عام ,١٩٩٣ وزودت العربية السعودية حركة الاصلاح اليمنية بالسلاح والاموال. وشجعت المخابرات التركية ولادة " حزب الله" الكردي ليكون على الضد من حزب العمال الكردي التركي. وفتحت العربية السعودية باب التمويل واسعاً لاغلب الحركات الاسلاموية حتى العام ١٩٩١، وهكذا اتسعت حركة حسن الترابي، الجبهة الاسلامية الوطنية بفضل شبكة مؤسساتها المالية التي انشئت بمساعدة " بنك فيصل الاسلامي Faysal Islamic Bank" ابتداء من العام ,١٩٧٨

ثمة شكل آخر للعنف هو الشكل الذي تتخذه الزمر الراديكالية يتجاوز حدود الطائفة ويمارس القتول " التعزيمية" مثل اغتيال الرئيس المصري السادات في عام ,١٩٨١ وبرغم صعوبة السيطرة على هذا الشكل من العنف الا انه يبقى محدوداً بداع من الصعوبة التي تلاقيها الحركات الطائفية في ايجاد قاعدة اجتماعية لها، وفي ان تصبح احزاباً سياسية جماهيرية.

ان الحركات التي تمثل خطراً حقيقياً هي الحركات التي تثبت انها قادرة على الانتقال الى مرحلة حرب العصابات، وعلى مفصلة العنف المسلح والستراتيجية السياسية. وليس هناك سوى حالتين تمثلان ذلك في الوقت الحالي: حالة الجزائر وحالة مصر فالاولى تتجسد بوجود الجماعة الاسلامية المسلحة، التي لها نفوذ في اجزاء من الريف وتمثل الثانية حركة الجماعات المتمرسة بصلابة في جنوب مصر.

اخيراً، ثمة تحول طرأ مؤخراً يتمثل بالربط الذي تتزايد شدته بين الفعل العنيف والاعمال الاجرامية وهو امر ملموس عند عدد من الشباب الـ " بور beurs" الراديكاليين من سكنة الضواحي الباريسية (وهو ما افرزته قضية مراكش في اغسطس / اب من عام ١٩٩٤)، وفي انحراف الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر، وبعض جماعات المجاهدين الافغان (كممارستهم عمليات الابتزاز، ومتاجرتهم بالمخدرات).

تتردد الحركات الاسلاموية دوماً في الخيار بين اولوية الثورة وبين اولوية الوحي، بين الراديكالية النورية وبين الاصولية الجديدة. وهذا التردد موجود بخاصة في العنف المركب الذي تمارسه الجماعة الاسلامية المسلحة الجزائرية: فمن جانب هي اصولية جديدة كون مشروعها في بناء دولة ومجتمع مشروعاً هزيلاً ومن جانب اخر تستعمل الحق الذي انتحلته الحركات الحديثة المتطرفة في اطلاق " الفتاوى" واستخدام تأويلها الخاص بها بغية تقرير ما هو الاسلامي وغير الاسلامي. ويختلف عنف الجماعة الاسلامية المسلحة كثيراً عن عنف الجماعات الافغانية التي لا تعطي ابداً تعليلاً اسلامياً للعنف " الخارج عن القانون"، مثل : الثأر، والاغتصاب، والنهب. ففي افغانستان تكفي مجموعة التقاليد في الاقل للقبول بهذا العنف والعيش فيه، ان لم يكن تعليله. اما في الجزائر فيكفي رفع اسم الاسلام لارتكاب أي فعل بمجانية وهذا انحراف بالعنف، وهو امر جديد في العالم المسلم، ويؤشر التمفصل بين راديكالية جاءت من الاسلاموية المعاصرة وبين رؤية ضيقة منغلقة لحقيقة الشريعة. ان الاصولية الجديدة التي ظهرت في السياق الجزائري كما في السياق المصري. التي تقدم الشريعة وحدها على أي شيء اخر قد ورثت من الاسلاموية المتطرفة ممارسة العنف السياسي، الذي زادت من حدته موروثات الانتقام وقطع الطريق المحلية.

عن العنف في العراق

التغيير عن طريق ايقاف كل شيء

بقلم- جورج ف ويل
ترجمة: عبد علي سلمان

في ليلة احد، قام متمردون عراقيون بتفجير (مثلجات الرياضي) في بغداد، وقد اعاد ذلك التفجير الى الذاكرة فيلماً سينمائياً كان بالتأكيد في بال القادة الامريكيين عشية الحرب على العراق. الفيلم كان ايطالياً ويعود لسنة ١٩٦٥ واسمه معركة الجزائر يصور صراع القوات المسلحة الفرنسية في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي لاخضاع الثورة الجزائرية. كان في الفيلم مشهد مرعب يعرض تفجير ثلاث قنابل في اماكن مزدحمة، واحد من هذه الاماكن صور بلحظات سينمائية تحبس الانفاس اذ يستمتع طفل بقدح من الايس- كريم. والفروقات بين الثوار الجزائريين وبين المتمردين العراقيين في هذه الايام كبيرة بالطبع، ففي السابق كانت دول شمال افريقيا تنهض باسم تصميمها الذاتي على الوقوف ضد الاستعمار الفرنسي.

ومنذ انتخابات ٣٠ كانون الثاني فان المتمردين العراقيين يقاتلون الحكومة العراقية وان يكن لغرض تأخير فترة حمل الجنين.

والسؤال الاكثر الحاحاً هو: هل ما يحدث في العراق هو نفسه ما حدث في الجزائر؟ هل الوقت هو في صالح المتمردين؟ في الجزائر كانت اساليب الثوار اكثر مهارة وفي اواخر عام ١٩٥٨ اصبحت ناجحة تماماً وباختصار فقد انسحبت فرنسا عام ١٩٦٢ من الجزائر. لقد كانت (النظرية) القوية المفعول تلهب حماسة المتمردين الجزائريين في قرن كانت نظرية القومية فيه متحكمة، وعلى النقيض من ذلك، وهذا من اوجه الغرابة، تعوز فضاءات المتمردين العراقيين القناعات الفكرية، واغلب هؤلاء المتمردين هم من عناصر النظام السابق من الذين يرغبون بالعودة الى السلطة وهم يختلفون ايضاً عن العناصر التي مارست العنف في القرن العشرين بان ليس لهم عقيدة قتالية بل انهم غير منزعجين من انهم لا يمتلكون الايديولجيا لتبرير ادعاءاتهم بأحقيتهم في السلطة. وبدلاً من ذلك فان لديهم افكاراً بشأن اساليبهم التكتيكية. ويمكن تعقب اصل الفكرة لدى رجل القرن السابع عشر الانكليزي توماس هوبز الذي ولد في عام ١٥٨٨ وهي السنة التي هزم فيها البروتستانت الانكليز اسطول الارمادا لاسبانيا الكاثوليكية. لقد عاش ٩١ سنة كانت فيها النزاعات الطائفية قد تسببت في حرب اهلية في انكلترا وفي قتل الملك جارلس الاول. كان هوبز يطمح باحلال السكنية وكان مشروعه ايجاد الاسس الفلسفية لتشكيل الحكومة التي تضمن الامان، وقد قال انه وبدون حكومة سماها هو (دولة الطبيعة) حيث يكون فيها حتى التخالط الاجتماعي عملية معقدة وصعبة لان الحياة ذات سمة فردية محضة، فقيرة المحتوى بغيضة ووحشية وقصيرة، وللتخلص من امور مرعبة مثل هذه فعلى الناس تنظيم عقد اجتماعي معقول ان لم يكن قاسياً ومؤلماً يوافقون فيه على التخلي عن حقوقهم الطبيعية لمنح تخويل لحكومة قوية تعمل على الاقل وبصراحة على تحريرهم من الخوف من موت عنيف.

ان فكرة العقد تحط من قدر فكرة الحق المقدس للملوك بسلطة وان كانت استبدادية فهي تقوم على قبول وموافقة من الشعب. وقد مات هوبز عام ١٦٧٩ وهي السنة التي صدر فيها امر التحقيق القضائي عن التمثيل بالجثث. وكانت معلماً في طريق تحديد الحكومة. والمتمردون العراقيون كانوا يمثلون طريقة تفكير هوبز المتفسخة- اثارة المتاعب بصورة حاذقة وتقليص النظرية الى فكرة واحدة ماكرة خالية من اية رحمة هي توزيع الموت بصورة واسعة وبذلك يتم خلق الفوضى في دولة الطبيعة حسب نظرية هوبز- ويأمل المتمردون هنا في فشل الحكومة العراقية في ايجاد المصلحة الاجتماعية الاساسية وهي حرية التحرر من موت عنيف، ولغرض الفوضى فقد طبق المتمردون -مرة اخرى وعن غير قصد فكرة مستعارة من الخارج، فهذه المرة طبقوا افكار المفكر الامريكي الذي مات في السنة الماضية دانييل بورستاين المؤرخ وامين مكتبة الكونغرس الذي فهم القوة الخاصة للمجاميع الصغيرة. وفي الحقيقة فان قوة النقض (الفيتو) لاقلية عديمة الرحمة تتأتى من اعتماد المجتمع على (التدفق التكنولوجي).

وقد كتب بودستاين عن فهمه للتاريخ البشري قائلاً: (لغرض الحاق الضرر ببقية الشعوب فان من الضروري ان تجعل الاشياء تنتظم في حركة مثل رمي حجرة او استخدام هراوة)، ولكن في المجتمعات الحديثة حيث الاقتصاد والتكنولوجيا في حركة وتغير فانك تستطيع الحاق الضرر عن طريق إيقاف الاشياء ، ايقاف تسلم النفط، ايقاف توزيع الطاقة الكهربائية، ايقاف جمع النفايات، ايقاف تصفية المياه ... الخ.

فولاية وسكونسن اكثر تمدناً من العراق، وبغداد حيث يعيش واحد من كل خمسة عراقيين هي كائن اجتماعي بقدر حجم شيكاغو، والمتمردون العراقيون لا يأملون بالحاق الهزيمة بالقوات المسلحة الامريكية ولكنهم يؤمنون بانهم ليسوا بحاجة الى ذلك. والعنصر الاساسي في امل المتمردين هو الاندفاع المتهور غير القابل للتصديق برغم انه ليس وهماً كاملاً.

عن: صحيفة الواشنطن بوست

من مشكلات الاقتصاد العراقي

بين تقليص الانفاق الحكومي والبطالة ورواتب الموظفين

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات حادة، ومتطلبات التأسيس والاعمار ضخمة. ولربما يستدعي الحال وضع خطط اقتصادية يجري تنفيذها بسرعة كي يلمس المواطن العراقي بوادر التقدم بعد مضي نحو ثلاث سنوات على حياة تردت كل جوانبها. لذلك ينبغي التعامل بجدية عالية وحذر شديد في حال اتخاذ أية خطوة في مجال الاقتصاد. هذا المقال يتعرض لخطة الحكومة المزمعة في تقليص الانفاق ووضع جدول جديد للرواتب، وفيه يرى كاتبه ان مشكلات خطيرة قد تنجم عن ذلك الجدول ان لم يترافق مع اجراءات تسد الطريق على تفاقم الامور.

المدى

بقلم: بورزو داراكهي
ترجمة: المدى

في وضع يواجه فيه العراقيون نقصاً في ماد البطاقة التموينية، وقطعاً يومياً متواصلاً للطاقة الكهربائية وتمرداً يستهدف حياتهم في كل لحظة ها هم اليوم يتلقون انباء سيئة اخرى، اذ ان قادتهم الجدد المنتخبين قد يسعون الى اجراء تخفيض في الميزانية، والوظائف الحكومية. ثمة خشية من ان هذا الاجراء ربما يجعل العراقيين ضعفاء باتجاه التعاطف مع قوى التمرد الذي استدعى نشر ٤٠٠٠٠ عنصر من القوات في العاصمة للحد من نشاط المسلحين الذين قضوا على حياة ٧٠٠ مواطن في الشهر الماضي في اعتداءات انتحارية، وهجمات اخرى.

اضافة الى التمرد، كان على الحكومة معالجة البيروقراطية المستشرية، فقد صرح المتحدث الرسمي باسم الحكومة د. ليث كبة، ان طاقم الحكومة قد اكتمل، وتم تلكيف هيئة جديدة للمباشرة باعداد خطط لتخفيض الميزانية والمنح المالية الحكومية.

وفي مؤتمر صحفي، صرح الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء : "ان هناك موظفين كباراً يتسلمون رواتب عالية ولا يؤدون شيئاً".

صحيح ان هناك نحو ٦,٥ مليون عراقي حصلوا على وظائف في مؤسسات الدولة، وهم يشعرون بالارتياح لخلاصهم من نظام صدام، لكن الميزانية قد ارهقت بسبب هذا العدد الذي ينطوي على بطالة مقنعة في اقتصاد منهك اصلاً. بيد ان كبة لم يشر الى نسبة الوظائف المزمع الغاؤها، الا انه حذر من ان خفض الميزانية " سيكون عضة مؤلمة!" كما قال في احد اللقاءات: " لا يمكننا تحميل الحكومة بما لا تقدر عليه الان"، واردف ان " الدخل العراقي الان جيد، وسنسعى لوضع المحتاجين والمعوزين تحت الرعاية، فالعراق الان هو عراق الجميع".

الا ان المراقبين قلقون من ان تخفيض الميزانية ربما يؤدي الى نفور البعض الذين يعتقد انهم يسهمون في التمرد، ذلك ان انباء تواردت من واشنطن وبغداد تقول ان رجالاً فقراء نفذوا اعمالاً عدوانية وتخريبية في مقابل اموال تسلموها من الموالين لصدام والمتطرفين العرب. وهناك حقيقة ان الكثير من العراقيين يلقي باللائمة على الحاكم الامريكي السابق بول بريمر لانه هيأ الارضية المناسبة لاندلاع التمرد وتفشي العنف بتسريحه عشرات الالاف من عناصر الجيش العراقي، مما مهد لظهور الجماعات المسلحة. يقول هيام الشماع من المعهد العراقي للدراسات المستقبلية: " ان كل عراقي لا يملك مصدراً للعيش يعد هدفاً للتجنيد على ايدي الجماعات المسلحة" ويضيف: " ان ميزانية الرواتب تأخذ ما نسبته ٢٠٪ من الانفاقات المالية العامة"، وكانت وزارة العمل قد خصصت نحو ١٣٠ دولاراً كمرتب شهري للعاطلين. وحذر الشماع من ارتفاع اسعار المواد الغذائية، واشار الى ان نسبة البطالة تبلغ ٣٠٪ وهناك ٩ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر، وان أي خفض للميزانية سيدفع بالمزيد من العراقيين الى العنف، وبهذا الصدد يقول الشماع : " علينا ايجاد وظائف للناس لا ان نقيلهم من وظائفهم ويضيف: " اعتقد ان تقليص القطاع العام سيؤدي الى التشجيع على العنف". فيما اكد كبة الذي ناقش خفض المنح المالية لصالح الكهرباء والانتاج النفطي: " ان تقليص الدور الحكومي والسماح بتوسيع القطاع الخاص، من شأنه ان يحل العديد من اضطرابات العراق المالية".

وقال ان الدولة مجبرة على تقليل الانفاق العام في ضوء خطة تقليل يرعاها صندوق النقد الدولي. واضاف ان حكومة الجعفري تتدارس انشاء وزارة تتولى مهام الاصلاحات الادارية وتقليل الاعلانات والقضاء على الخراب البيروقراطي.

وقال ان الصناعة النفطية العراقية قد تعوقت بفعل التخريب، ومنها خروج خط النقل النفطي الذي يصل كركوك بتركيا عن الخدمة لمدة ثلاثة ايام تقريباً. ويقول مسؤولون في الصناعة النفطية ان عمليات التخريب قد عملت على ابطاء صادارات نفط الشمال وخفضها من ١ مليون برميل يومياً في عهد نظام صدام الى ما لايزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً.

ويضيف كبة ان عمليات التخريب كانت السبب الرئيس وراء اخفاق البلاد في وضع ميزانية متكاملة عام ٢٠٠٤، وهو الان في خطر مواجهة الشيء نفسه بعد عام ٢٠٠٥، ويذكر ان النفط قد شكل نسبة ٩٥٪ من العائدات في العام الماضي، وهذا ما يجعل البلاد عرضة للتأثر السريع باي هبوط يطرأ على اسعار النفط.

ومن جهة اخرى، سعى اعضاء من الجمعية الوطنية الانتقالية التي ظهرت بانتخابات كانون الثاني التي قاطعها العرب السنة، الى مناقشة السبل الكفيلة بدرج السنة في عملية صياغة مشروع دستور البلاد الجديد المزمع طرحه، على الشعب للاستفتاء قبل حلول ١٥ من آب القادم.

لكن بنية العراق التحتية المدمرة واقتصاده الهش يعترضان طريق الحكومة الجديدة التي عليها فوق ذلك ان تمهد الطريق الى عمليتي انتخاب شاملتين تجرى في نهاية العام الحالي.

كذلك فان موظفي القطاع العام يشتكون من الفساد وعدم الكفاءة. ففي يوم الاحد المنصرم ابدت عناصر من قوات النخبة في اجهزة الامن، التي ترى فيها الولايات المتحدة والحكومة العراقية مفتاحاً في كبح التمرد، احتجاجهم لانهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ اربعة اشهر حسبما افاد احد الشهود والحقيقة ان العنف قد انحسر فعلاً عن العاصمة نتيجة لصولات عملية البرق التي تواصل مهامها في استئصال المسلحين.

عن: التايمز